يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل:

• من أجل اقتصاد منتج يستوعب البطالة والعمالة التي تدخل السوق سنوياً.

• من أجل اقتصاد يحقق عيشاً كريماً للعاملين. من خلال أجور متوازنة مع الأسعار. وخلق وضعاً مريحاً.

• من أجل حق العمل. وأجر للعاطلين يمثّل الحد الأدنى للأجور.

• من أجل تعليم مجاني وعلمي.

• من أجل ضمان صحي حقيقي.

• من أجل ضمان اجتماعي شامل.

• من أجل سكن لائق.

• التوزيع العادل للتنمية الاقتصادية في مختلف أقاليم الدولة ومناطقها.

هذا ما تريده الطبقات الشعبية. وتثور من أجله. وهذا ما يجب أن يكون في أساس مبادئ النظام الجديد. ولكي يكون ديمقراطياً. يناضل ائتلاف اليسار السوري من أجل:

• من أجل دستور يقرر كل الحريات. وينطلق من فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة.

• من أجل حرية تأسيس النقابات والاتحادات التي تدافع عن منتسبيها. من العمال ومن المهنيين. ومن كل الفئات الاجتماعية التي لديها مطالب محددة.

• من أجل رقابة شعبية على نشاط الدولة السياسي والاقتصادي.

• من أجل قانون مدني للأحوال الشخصية.

• من أجل دور متساوٍ للرجل والمرأة.

ونحن إذ نركز على الثورة الراهنة لا بد من أن نؤكد على أن صراعنا من أجل التغيير الآن. يتأسس على رؤيتنا العامة للصراع ضد الإمبريالية:

• نحن مع المقاومة. ومع تطوير الصراع إلى حرب حقيقية من أجل تحرير الأرض.

• ومع الاستقلال الكامل عن الإمبريالية وعن النمط الرأسمالي. حيث لا استقلال في ظل التبعية الاقتصادية التي تفرضها حتماً السياسات الليبرالية.

• ونحن مع الصراع ضد الدولة الصهيونية من أجل فلسطين محررة.

• ومع الترابط مع كل الثورات العربية من أجل استنهاض مشروع ثوري تحرري جديد في الوطن العربي. ينطلق من الاستقلال ويهدف إلى الوحدة وتحقيق التطور والحداثة. في أفق تحقيق الاشتراكية.

فلا إمكانية لتطور داخلي. ولا إمكانية لبناء صناعة حقيقية أو تطوير الزراعة. في ظل التحاق بالرأسمالية. ولا إمكانية لتجاوز الاقتصاد الريعي المافياوي إلا بالقطع مع الرأسمالية والسعي لتجاوزها.

المسألة هنا هي مسألة مصير وليست مسألة خيار فقط. حيث لا يمكن تحقيق التطور دون صراع حقيقي مع الإمبريالية. ولا يتوهم أحد بأن بإمكانه ذلك لأنه سوف يعيد إنتاج النمط الريعي المستبد القائم.

اليساري
الشعب يريد إسقاط النظام
العدد 14 - تاريخ 01/11/2012

في مسألة الثورة السورية

الثورة مستمرة لا شك في ذلك. وهي قوية وفاعلة وتتوسع دون توقف. لكن كل ذلك لا يجب أن يحجب الميل الضروري للتمحيص في كل ما يجري. وفي التركيز على كلية وضعها. وملاحظة مشكلاتها ونقاط ضعفها. لا تنتصر ثورة دون ملازمة النقد لمسارها. ودون التمحيص المستمر لكل زاوية فيها. فالثورة التي بدأت عفوية يجب أن تتحكم للعقل لكي تتطور وتنتصر. وهذا يعني أن يجري تناول كل مسارها. والبحث في كل الممارسات التي تجري. ومحاولة فهم القوى في كل لحظة. من أجل أن تتطور الممارسة ويجري تجاوز نقاط الضعف.

نقد السلطة لم يعد هو الضروري. حيث أن ممارساتها باتت واضحة. وما تمارسه هو أقوى من كل تعبير. لكن يجب توضيح بنيتها الآن. وكشف قوتها. وفهم أثر الثورة على كلية تكوينها. لسنا بحاجة إلى الردح حول طبيعة ممارساتها. فهي فمعية وعنيفة ومجرمة. وتمارس كل أشكال القتل والتدمير. وهذا واضح لا يشك به. بالتالي ليس هو ما يجب أن يحتل كل الخطاب السياسي. الصورة الآن أقوى. لكن لا بد من فهم صيرورة ضعفها. وبنيتها الآن لكي نعرف ميزان القوى. ونعرف ما بقي من عملنا من أجل إسقاطها.

لقد بدأت الثورة عفوية. وظلت دون أحزاب سياسية تصيغ الخطاب المعبّر عنها. والأهداف التي تنهض الشعب من أجل تحقيقها. وأيضاً السياسات التي تقود إلى تطورها والإستراتيجية التي تفضي إلى انتصارها. ولهذا خضعت لتجريبية "طبيعية" من ناشطين يمارسون أعلى أشكال العمل السياسي لأول مرة. وبالتالي دون وعي سياسي. ودون خبرة عسكرية. وكل ذلك يوجد ارباكات ويقع في أخطاء. ويجعل النشاط دون رؤية هي وحدها ما يؤسس لمراكمة الخطوات الصغيرة. الأمر الذي يفسّر لماذا نحن في مأزق يتعلق بكيفية إسقاط السلطة. وما هي النهاية التي تفرضها الثورة وليس النهاية الممكنة على ضوء موازين القوى. والذي يفسّر الطبيعة المناطقية للنشاط دون تناسق عام يشمل كل سورية. فتكون الثورة "دفاعية" للتو ربما بدأت تتلمس ضرورة الهجوم والمباغتة.

الحماس ليس حاجتنا الآن. لأنه موجود أصلاً. بل النقد والتمحيص هو ما تحتاجه الثورة. لقد تراكمت تجربة طويلة نسبياً ويجب أن تدرس وتقيّم. وبالتالي أن يجري تحليل كل الأخطاء والتكتيكات. ونتلمس لماذا يبدو الوضع "جامداً" رغم ضعف السلطة؟

نحن في صراع مع سلطة دموية وحشية ويجب أن نعرف كيف نطوّر قوانا من أجل إسقاطها. يجب أن نقوّم كل خطأ. وأن نكشف كل "خطيئة". وأن نبقي عيوننا مفتوحة على كل ممارسة. ولساننا سليط على كل ممارسة شاذة. هذا ما يؤسس لانتصارنا بالحتم. لأن الثورة تجربة تحتاج إلى أن يندغم الشك في كل خطوة فيها من أجل أن تتطور. يجب أن تغتني خبرة الشباب. ويتطور وعيهم خلال الثورة. وهذا لا يكون إلا إذا كانت الممارسة النقدية مرافقة للممارسة العملية. فهما صنوان لا يجوز الفصل بينهما إلا لمن لا يريد الانتصار. أو الذي يريد أن يلبس الثورة ما يريد. الثورة قوية. نعم. لكنها أقوى بنقدها. وهي منتصرة بتطويرها عبر تجاوز أخطائها.

الثورة والوعي الشعبي

اندلعت الثورة السورية في المدن والأرياف السورية. وترسخت لأسباب موضوعية تتعلق بوصول الاستبداد والتهميش ومن ثم الإفقار حداً لا يمكن قبوله أو العيش في ظله؛ ولكن اندلاعها. كالكثير من ثورات العالم. غير مشروط بوجود وعي شعبي طبقي قادر على تنظيمها وصياغة أهدافها؛ فسيرورة الثورة وتفاعلاتها هي ما سيفتح الأبواب أمام الشعب ليتفاعل ويطور وعيه. إلى الدرجة التي تمكنه من صياغة مطالبه في الحرية والعيش الكريم والعدالة الاجتماعية؛ متجاوزاً عفونة ورتابة "المثقفين" والسياسيين الذين يحاولون فولبة الثورة كلٌ على هواه.

كيف تنخلق الكتابات الإبداعية بعد الهزات الكبرى

انشغل النقد الأوروبي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر بالتغيّرات البنيوية الجوهرية التي طرأت على الكتابة الإبداعية، إثر الثورات المتتالية التي قامت في أوروبا منذ سنة *1848* والتي تميزت بطابع معقد اصطلح المؤرخون على وصفه بأنه "ربيع الشعوب" الأوروبية آنذاك. ولكن فشل تلك الثورات في تحقيق ما يصبو إليه الفرد الأوروبي، من حريات وأحلام بالمساواة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية كذلك، والذي أدى إلى تعزيز البرجوازيات واقحام النزعات المادية في الحياة اليومية، أدى إلى اضمحلال ما كان يسمى «الرومانسية الأدبية".

تلك التي تحمل الأدب باتجاهات حلمية رومانسية يكون أبطالها خارج واقعهم يرتبون لعالم آخر مغاير، لتحلّ محلها الواقعية بكل تجلياتها وأطيافها، ابتداء بالواقعية الطبيعية، التي استمرت حتى نهايات القرن التاسع عشر، وحتى الواقعية الأخلاقية والواقعية الفجة وليس انتهاء من ثم بالواقعية الاشتراكية، التي سادت إثر الثورة الروسية وخلال الحربين العالميتين. تلك "الواقعيات" التي تنشغل بعمق الواقع وبشخوصه وآلامه وتفاصيله الدقيقة وفضاياه النفسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تعنى بمشاكل الإنسان حتى أقساها تجلياً. «إنها ذهنية رد فعل، وأحياناً ما تكون ملائمة" حسب قول بودلير الذي ظل متشدد الموقف إزاء المذهب الواقعي في الآداب.

تلك الحقبة الواقعية استمرت مسيطرة تقريباً على المشهد الأدبي الأوروبي طويلاً، حتى أن ديستويفسكي يقول في إحدى جمله التي تعبّر بشكل جليّ عن حالة المبدعين آنذاك: "يدعونني عالماً نفسياً وهذا خطأ، فأنا ملتزم بالواقعية وحسب، وبأسمى معنى لها، أعني أني أصف أعماق النفس الإنسانية". وظل ذلك حتى حلول الثورات الطلابية في العام *1968* والتي حملت معها من ثم تغييرات جوهرية أخرى على بنى الكتابة الإبداعية وأشكالها مهدت الطريق لكتابات ما بعد الحداثة ومدارسها المختلفة، كما مهدت الطريق لصعود الآداب ما بعد الكولونيالية والتي لوّنت المشهد الإبداعي المركزي الأبيض بألوان الشعوب الأخرى التي قوّضت تلك المركزية الأدبية البيضاء بقوة كتابات الهامش العرقي والأثني والجنساني وغيرها.

تبدو الهزات الكبرى للمجتمعات والتي تتمثل في أقصى حالاتها بالثورات الشعبية، كما بدأت الثورة السورية اليوم، بعيدة الأثر في مظهراتها الإبداعية التالية سواء الإبداعات الكتابية أو الفنية، فالهزة الثورية التي تعمل على تغيير بنى المجتمعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية تغير بنى الإبداع كذلك، بما أنها تطال الركن العميق في الذاكرة الجمعية والفردية كذلك، إذا اتفقنا أن المبدع أشبه بترمومتر حقيقي لتلك التغيرات العميقة التي تطال الأفراد، وإذا كانت الهزات العربية، التي تمثلت في النكبة ومن ثم حرب العراق وما تلاها من تغيرات جوهرية في المنطقة وصولاً إلى الثورات العربية، قد ساهمت في حمل الكتابة الإبداعية العربية باتجاهات مغايرة، خلّت أكثر ما خلّت بنفض التقنيات القديمة على صعيد الشكل واجتراح تقنيات جديدة أكثر تملصاً من القوالب الجاهزة، وبموضوعات أكثر بعداً عن الإيديولوجيات المعلبة المكرسة، وأكثر قرباً من هموم الشارع وآلامه وتفاصيل عيشه المتغيّرة، فإن الثورة السورية ستحمل الأدب باتجاهات أخرى أيضاً، حسب اعتقادي، قد تحمل كل تعقيدات ما حصل ويحصل، وكل شرذمات المجتمع وتشظّيه، وما طبّق عليه من انتهاكات لحقوقه وكل أخطائه وتبدلاته العميقة وكل ما سيأتي لاحقاً، وكأن الأمر أشبه بتدوينات أخلاقية جمالية سيخطها المبدعون كل حسب منظوره الفني الشخصي.

ولئن بدأت بوادر القليل من الكتابات عن الثورة وحولها تظهر، وتمثلت في نقل شبه توثيقي لما يحدث من قصص وآلام ومجازر وتغيرات بنيوية اجتماعية واقتصادية وموت ودمار وشرد وغيرها، إلا أن الإبداع بالعموم يحتاج إلى فترات من الكمون الزماني، بالدرجة الأولى، تجعله ينضج إبداعياً بعيداً عن السطوة المباشرة للحدث، وما يحركه من انفعالات مباشرة على المبدع، وليس بالضرورة أن تكون هذه الفترة مقدّسة، لكنها فترة قد تكون ضرورية طالت أم قصرت، سيطرأ التبدّل الحقيقي فيها على ما تنتجه أقلام مبدعي سوريا، أياً كانت توجهاتهم السياسية، ورغم أن أحداً لا يملك وصفة جاهزة عن الأشكال الإبداعية ومعانيها التي ستنتج لاحقاً، إلا أن أشياء جوهرية لابد أن تتغير! أولها أن الكتابة ستغدو أكثر تنوعاً كحال البلاد، أكثر حرية وجهراً وجرأة، كحال البلاد كذلك، والأهم أكثر التصاقاً بتفاصيل الواقع العميقة وأكثر قرباً من عالمية الطرح في آن، كلوحة زاخرة بالتفاصيل والألوان تبدو أرواح السوريين، من مات منهم ومن مازال حياً، التوّاقة للتغيير هي الأداة الوحيدة في إبداع تصويرها.

صناعة الوجود في سورية..

تعيش سوريا اليوم أزمة كيانية حقيقية، تعيد فيها إنتاج وجودها، حيث أنها تقاوم الموت بكل أشكاله وأنواعه، فالنظام السوري يهدد كيانها ـ شعباً ودولة ـ بالقتل والاعتقال والتهجير والنفي إلى الداخل والخارج والتدمير الشامل والتجويع والإفقار المنهجين، إن الإنسان عموماً والمقاوم خصوصاً، في سورية، يتحدى كل يوم وكل ساعة عملية الهدر والنزيف الإنساني بأبشع صوره، ويخوض أعسر ولادة وجود جديد عرفتها البلاد، فمع انحسار سلطة الدولة وعجز القوى السياسية عن القيام بمهامها الثورية، وقصور المعارضة المسلحة عن وضع استراتيجيات وتكتيكات القتال الموحدة ذات الطابع المنظم والإلزامي لجميع المقاتلين، وتدخل أطراف إقليمية ودولية في تحريك الأحداث حسب مصالحها، إضافة إلى انعدام أبسط شروط الحياة المعيشية في المدن والقرى المقاومة، مع كل هذه الأسباب تقف القوى السورية السياسية والمجتمعية أمام تحدٍ كبير في تحمل مسؤوليات المرحلة الراهنة، وذلك من خلال تفعيل آليات مجتمعية سياسية ومدنية تتجاوز فيها أشكال الضبط المجتمعي البدائية التي يتبناها عادة وجهاء المدن والقرى، أو رجال دين معتدلون، أو شخصيات اجتماعية معروفة وموثوق بها، لتأخذ طابعاً مؤسساتياً متخصصاً يتعامل مع مجمل الظواهر العنفية المجتمعية أو الإقصائية المنحرفة أو الأفكار والممارسات التقسيمية اللامواطنية التي تهدد النسيج الاجتماعي السوري، ليس في المرحلة الراهنة فقط، وإنما قد تمتد إلى مراحل قادمة، تصبح فيها خطراً حقيقياً على بنيان المجتمع السوري وعقله الجمعي، فكل الظواهر العنفية الإجتماعية ـ وليس فقط السياسية ـ والانحرافات السلوكية والقيمية التي خرجت عن سياق الثورة في جوهرها كثورة حرية وعدالة وكرامة لجميع أبناء الوطن، نشأت كنتيجة طبيعية ومنطقية لتداخل وتشابك وتعقد ظروف الثورة السورية، وهي تتزايد بأشكالها المتنوعة الجنائية والجهادية وغيرها، بعد رفع غطاء الدولة عن المجتمع وتغوّل عنف النظام غير المسبوق، وإذا لم يكن متاحاً مواجهة التدخل والعبث الخارجي بمجريات الثورة بسبب اختلال موازين القوى، فإنه بالإمكان دوماً، ومن الملزم للنخب والقوى السورية والشعبية العمل على مجابهة الهدر الخارجي والداخلي من خلال إعادة إنتاج الحصانة الذاتية ضد الهدرين، فكل مايرافق عملية مخاض تشكل كيان جديد للمجتمع السوري، إنما هو آلام وصعوبات هذا المخاض الطبيعية موضوعياً .. وتجارب الشعوب تعلمنا أن تحرر شعب من سلطة الإستبداد التي تحكمه ليس ضامناً لإنهاء الإستبداد والقهر والتوزيع غير العادل لثروات البلاد وعائداته الإقتصادية، فالقضاء على نظام الأسد الذي يخوض معركته من أجل البقاء ضد شعبه، هو نصف المعركة الوجودية هذه، وترميم الذات المجتمعية والفردية وإعادة إنتاجهما من جديد هو النصف الآخر من المعركة، لن تنجح الثورة السورية في تحقيق أهدافها إلا إذا خاضت المعركتين بقوة وصلابة ووعي وإرادة، فكم من استبداد أُسقط ليحل محله استبدادٌ لايقل عنه سوءاً؟!.

الثورة تعني تحمل المسؤولية، وبناءً عليه نصبح كل القوى المنخرطة بالثورة مطالبة بكشف وإدانة كل انحرافات الولادة الجديدة للمجتمع الجديد بشكل صريح ومباشر دون التستر عليها وعدم إتهام النظام السوري فقط بكل ماهو مرافق للثورة من ظواهر عنفية مضرة لصيرورتها كظواهر العنف الاجتماعي والسياسي غير مبررة أخلاقياً أوسياسياً سواء كان عنفاً دينياً أو طائفياً! أو عنفاً اجتماعياً أو سياسياً أو مالياً، فعنف النظام الشامل وغير الملتزم بقوانين أو قيم أو حدود يجب ألا يصبح مشجباً نعلق عليه أخطاء أو انحرافات الثورة، لأن انحراف الثورة هو أشد خطرا عليها من توقفها.

قطاع الزراعة في سوريا الجديدة

لما كان الأساس في الحراك الثوري الحالي هو الوضع المزري الذي وُضعت فيه الطبقات الشعبية، وحل مجمل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فلا بد من تغيير النمط الاقتصادي الذي تشكل خلال العقود الماضية، والذي هو أساس التبعية الاقتصادية وانهيار قطاعات الانتاج و ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل الذين باتوا اليوم ثواراً اشداء مستعدين لاقتحام السماء في سبيل نيل حريتهم وتحقيق عيش كريم يليق بنضالاتهم وبجميع السوريين. من أجل ذلك فعلى المستوى الاقتصادي علينا التأكيد على أن وجودنا وتطورنا يرتكزان على أن لا يجري الاعتماد على الاستيراد في كل ما نحتاج، بل أن نؤسس اقتصاداً منتجاً، يوفر احتياجاتنا ويوجد فائض قيمة يسمح بزيادة مضطردة في الأجور وفي تحسين الخدمات.

لهذا لا بد من حل المسألة الزراعية، بالعودة إلى الاهتمام بالأرض، ودعم الدولة لتطوير الزراعة ومساعدة الفلاحين، ودعم كل مستلزمات الزراعة، وتسويق المنتوج، وبالأساس الحفاظ على الملكيات وتعزيز التعاون بين الفلاحين، حيث يجب أن نأكل مما ننتج، لهذا لا بد من ضمان أسعار المشتقات النفطية والبذور والأسمدة، ودعم كل ما يؤدي إلى مكننة الزراعة.

البطالة في القطاع الزراعي:

استمرت نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي بالانخفاض حيث وصلت إلى أدنى مستوى عام 2009 بنسبة 15.2%، وهو ما يشير الى ارتفاع مستمر لنسبة البطالة في القطاع الزراعي.

إن معظم البلاد المتخلفة تتميز بأنها تمتلك فائضاً من اليد العاملة، خصوصاً في القطاع الزراعي الذي يتصف بالبدائية، هذا الفائض يولد بطالة مقنعة أو استخداماً جزئياً، وتشير بعض التقديرات إلى أن درجة الإفادة من اليد العاملة في الزراعة في سوريا كانت بين أعوام (1950-1958) 48% ، أما في العام 2003 فإن 49.5% من العاملين السوريين يعتبرون في حالة بطالة جزئية.

وحيث يسيطر القطاع الزراعي في الاقتصاد، إذا اردنا حل مشكلة البطالة والاستخدام، فيمكن أن تستهدف إستراتيجية التنمية استخدام فائض اليد العاملة في الزراعة، حيث أن جزء أساسيا من فوائض اليد العاملة في سوريا يتركز في اليد العاملة الزراعية وذلك لتراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 24% عام 2006 إلى 15% عام 2008.

وعلى سبيل المثال لا يزال القطن يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية لأنه يوظف ما يصل إلى خمس اليد العاملة في سورية، لكنه تراجع بشكل كبير في السنوات الماضية، مما تسبب بزيادة فوائض اليد العاملة في هذا القطاع الاستراتيجي. «وبقدر محصول القطن في سورية في العام2010 بنحو 660.000 طن مثري من بذور القطن، وهو أقل من الإنتاج المتوقع بنحو 25%. يذكر أن مستوى إنتاج القطن المسجل قبل بضع سنوات تجاوز عتبة المليون طن.

وهكذا فمن الممكن أن تتجه الجهود المبذولة لإيجاد استخدام إضافي، إلى مجالات يمكن أن تحقق زيادة سريعة في الإنتاج الزراعي، فتخفف بالتالي «الضغط الغذائي». وهنا يحسن أن تصنف الاستثمارات التي تمتص يد عاملة كثيرة، وإدخال تحسينات في الأرض، وأعمال بناء السدود للحماية من الفيضانات، وأعمال حماية التربة من الانجراف، وإدخال تغيير في المحاصيل الزراعية، وتفضيل تلك التي تمتلك قدرة كبيرة على امتصاص اليد العاملة، وكلما انتشرت زراعات جديدة بما فيها زراعة النباتات التي تصلح مواداً أولية صناعية، فإننا سنشاهد قيام صناعة يدوية صغيرة وصناعة لمواد البناء ومهناً حرفية مختلفة، وهو ما سيوسع من استخدام فوائض اليد العاملة وتثمير العنصر البشري.

مشاكل متعددة:

كما يواجه القطاع الزراعي مشكلة تفتت الحيازة الزراعية التي تحد من امكانية استخدام التكنولوجية بشكل موسع، وان حل هذه المسألة ممكن عبر تشجيع التشاركيات.

إن أزمة القطاع الزراعي مرتبطة بأزمة النظام الاقتصادي عموماً، من هنا اهمية تغيير النمط الاقتصادي بما يعزز من وجود قطاعات الانتاج كمياً ونوعياً، فزيادة إنتاجية القطن أو الزيتون على سبيل المثال، يجب أن تترافق مع تطوير قطاع الصناعة لامتصاص الفائض وتصنيعه بدلاً من تصديره كمواد خام، هنا تأتي اهمية تنمية الصناعات الزراعية في الريف.

إن تطور الزراعة لا يمكن أن يتم إلا في إطار تنمية شاملة للريف، تتضمن تحسن الخدمات و التعليم ورفع مستوى المعيشة من أجل تشجيع أبناء الريف على البقاء في قراهم، والحد من هجرتهم الى المدن.

«الحرية» مفردة لها سحر وجاذبية لا تقاوم! لا سيما لدى من حرم منها عقوداً! لكن تحقيقها مشروط، ليس فقط بإسقاط النظام المستبد، ولكن أيضاً بتمكين الثورة من خلق تنظيمات اجتماعية وسياسية يمكن للشعب النضال عبرها، والمشاركة بالحكم وتحقيق مصالحه. وبغير ذلك ستكون كلمة "الحرية" البراقة مطية تستغلها النخب الاقتصادية البورجوازية لتتابع ما بدأته في عهد النظام من عمليات تراكم الثروة وإفقار الشعب. وإذا كنّا نثمن الحرية، فإننا نؤكد بنفس الوقت، أن لا قيمة لتلك الحرية الفردية التي تستهدفها الثورة، لمن لا يستطيع تأمين قوت يومه، ولا يشعر بالأمان من العوز والاستغلال الطبقي. فهناك ضرورة للتحكم باقتصاد السوق وفق استراتيجة التنمية المستدامة وضرورة جعله منتجاً، بدلاً من أن يظل اقتصاداً ريعياً وتابعاً للرأسمالية العالمية؛ كون البورجوازية السورية مانزال، كما كانت في السابق بعد الاستقلال، عاجزة بحكم التكوين البنيوي الكولونيالي عن إنشاء اقتصاد رأسمالي وطني ومستقل يمكنه أن يساهم في تحسين الوضع المعاشي وتحقيق العمالة الكاملة؛ إذ سبق لتلك النخب البورجوازية أن تحالفت مع سلطة البعث بعد استيلائه على الحكم بانقلاب استفاد من إصلاحات الستينيات "التقدمية" : وبذلك أنهت مرحلة الانقلابات. وبدأت مرحلة إرساء الاستقرار عبر بناء اقتصاد حكومي تديره الدولة، وعبر قمع حركات المعارضة السياسية بالعنف الذي بلغ ذروته في الثمانينيات، حين لم تلق حركة الإخوان المسلمين وبقية القوى السياسية المعارضة آنذاك استجابة جماهيرية كالتي تحدث الآن في الثورة، خصوصاً بالنسبة للأرياف، حيث كان وضع سكانها المعاشي في تحسن بسبب استفادتهم من الدعم المقدم لهم من قانون الإصلاح الزراعي، وبسبب استفادة قسم آخر منهم من الوظائف الحكومية التي وفرها تطوير الصناعة في المدن وتشييد شركات ومعامل إنتاجية عديدة...؛ ويضاف إلى النخب البورجوازية القديمة، ولا سيما التجارية منها، فئات بورجوازية محدثة تشكلت من قيادات السلطة العليا والصلات المقربة منها نتيجة تفشي الفساد والنهب، تلك النخب البورجوازية القديمة والمحدثة، ونتيجة لتراكم ثروتها، لم تجد أمامها لتحقيق التراكم الرأسمالي الخاص سوى التبعية إلى الرأسمالية العالمية بإشراف الدولة ودعمها، خصوصاً عبر أجهزتها القمعية التي منعت نشوء حركات اجتماعية تحشد الجماهير وتعارض تلك السياسات. هكذا فتحت حكومة العطري/ الدردري الاقتصاد السوري أمام السياسات الليبرالية الجديدة، فحررت الأسواق أمام السلع الأجنبية وتراجعت الصناعات الوطنية نتيجة تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد ريعي وسيط ولا إنتاجي. ووجهت الضربة القاضية للقطاع الزراعي بعد رفع أسعار المحروقات والأعلاف والتقاوي، هكذا ازداد التفاوت في الدخل، وازدادت نسب البطالة وسادت سياسات الخصخصة بثقافتها الاستهلاكية لتؤثر على الخدمات الاجتماعية (مجانية التعليم، الطبابة...). لكل ذلك ثار الشعب السوري وتعاظمت ثورته خصوصاً في الأرياف الأكثر تضرراً من السياسات الليبرالية الجديدة والأكثر تضرراً من سياسات التدمير الشامل الذي يمارسه النظام في سائر البلاد. هنا تقف الدول الغربية الإمبريالية متفرجة وسعيدة بدمار البنية التحتية الذي يقوم به النظام السوري، وفي ظل العجز الإمبريالي الروسي- الصيني عن فرض حلول (سياسية) على النظام، تأهب تلك الدول للانقضاض على غنيمتها بعد الإطاحة بالنظام، عبر إغراق البلاد بالقروض بحجة إعادة إعمارها، مقابل فرض الشروط الليبرالية الجديدة على سياسة البلاد الاقتصادية، بما يبقي سياسات النهب الاقتصادية السابقة على حالها، ويعمق التفاوتات الطبقية ويزيد الفقر والاستغلال، وهذا يتطلب وجود حكومة بديلة تابعة لها تصادق على تلك السياسات، هذا ما حدث في ظل الاحتلال الأميركي للعراق عبر خطة برمر للإعمار، وفي مناطق أخرى عديدة، وتسعى تلك الدول لتحقيقه في سورية دون أن تتكلف عناء الاحتلال، فسياسة النهب الليبرالية الجديدة تعتمد على "رأس المال الجبني" الناتج عن الأزمات المالية التي تعصف بمختلف البلدان نتيجة الحروب والكوارث والنزاعات الأهلية وو.. وتبدو تلك النوايا واضحة في تجمع «أصدقاء سورية" الإمبريالي، الذي يصر على دعم بعض من تشكيلات المعارضة المتآكلة في الخارج (المجلس الوطني) لهذا الغرض، إن تبني بعض السياسيين المعارضين (إسلاميين وليبراليين...) لتلك السياسات يعد بحق مراهقة سياسية لأنه حتى لو حصل، فإنه لن يجلب الاستقرار إلى البلاد ما دامت سياسات الإفقار التي قامت الثورة بسببها مستمرة، وهنا يأتي دور اليسار الحقيقي المنخرط في الثورة، وضرورة صياغة برامجه عبر نضالاته وتمثيل الطبقات المفقرة، وأن تفرض على الحكومات القادمة مطالبها المعاشية، بل وأن تساهم في تشكيلها وصياغة توجهاتها لتعطي معنىً وقيمةً ملموسة لقيم الحرية والديمقراطية.

السلطة تفقد مبادرتها العسكرية

الثورة تنجز انتصاراتها بشكل متنالٍ. وهذا ليس بسبب توفر سلاح جديد نوعي. كما سربت وسائل الإعلام الأمريكية والموالية لها. بين أيادي كتائب الجيش الحر. ولا عن مبادرة دولية جادة تشل القدرات العسكرية لنظام يستخدمها قبل رحيله.

تشهد كتائب الجيش الحر في حلب وبقية المدن السورية. اندفاعة جديدة. تنهض على تراكم قوة الإنتصارات اليومية ومتانة الأرض تحت أقدام الثوار. وتمكنها من فتح أكثر من جبهة حربية في وقت واحد في المدينة والريف معاً. وتوسيع دائرة التنسيق العسكري ليشمل عدة محافظات في آن من أجل تحقيق الهدف الذي تحدده لنفسها. بما عكس نقلة في الوعي العملياتي. وتجاوز للذهنية المنحورة حول الكتائب المحلية في القرية والبلدة والحي. والتي أظهرت التجارب المتكررة عجزها عن تنفيذ المهمات التي تضعها لنفسها دون طلب الدعم والإسناد من الكتائب الأخرى. وأن المهام التي تضعها الكتائب في عين هدفها. هي مهام وطنية يتوجب إنجازها توحيد الأداة الثورية ونزاعها الضارية.

لم تتمكن القوات الحربية للنظام من فك الحصار عن الفوج46 في بلدة أورم. الذي يشكل أكبر تمركز عسكري للمدفعية والصواريخ والدبابات في جنوب غرب حلب والذي شكل حالة رعب لأهالي البلدات المحيطة بـ (الأتارب ودارة عزة). وتعجز عن فك الحصار عن المعسكر الإستراتيجي في وادي الضيف قرب معرة النعمان الذي زرع الرعب لأشهر في قرى جبل الزاوية وكفرنبل وبنش... وتتبدد المساعدات التي يرميها الطيران من إرتفاعاته العالية لهما لتمكينهما من الصمود في السهول والوديان المحيطة.

ويسقط بأكلاف بسيطة من كتائب الجيش الحر موقع الحاجز في بلدة سلقين أعلى نقطة عسكرية في ريف إدلب ويقع معظم جنوده وضباطه في الأسر. ولا يمضي يوم أو يومين إلا ويشهد هجوماً على مطار حلب الدولي. وعلى حاجز قرية البليرمون على البوابة الشمالية للمدينة في إصرار على تدميرهما واحتلالهما. ليفتح بعدها الطريق إلى الشمال وتغلق الملاحة الجوية بالكامل. وتهاجم باستيل حلب قلعة مخابرات القوى الجوية ويتم ضرب وتجاوز حواجزها الأولى والتقدم نحو عمقها. ويندفع الطيران لضرب المهاجمين والمدافعين معاً ليوقف الهجوم. وتتوسع للمساحات التي تسيطر عليها كتائب الجيش الحر في شمال مدينة الرقة بعد السيطرة التامة على النقطة الحدودية في بلدة تل أبيض.

تشتعل الأرض تحت أقدام الفاشيين. من أقصى نقطة في الجنوب الحوراني إلى أبعدها في جبال اللاذقية وإدلب وسهول حلب والرقة ودير الزور؛ مما يدفعهم لإختبار خيار الجنون المطلق حيث القصف بأنواع محددة من السلاح الكيماوي والقنابل العنقودية.

باتت قوات الطغمة العسكرية في حلب تقاتل في مكانها. عاجزة عن استعادة ماتفقده من مواقع أو تكسر الحصار المفروض من كتائب الجيش الحر على قواتها. وبرتبك وضع حليفها الإتحاد الديموقراطي الكردستاني وقطعان الشبيحة الذين صاروا في موقع المغامرة بهم أثناء الإقتحامات. بعد أن كانوا في موقع القوة الرديفة الباحثة عن الغنائم من المسروقات وسواها؛ مما يدفعها دوماً إلى الإستخدام الجنوني للطيران الحربي والقصف المدفعي والصاروخي وزج الدبابات ومدفعيتها في الإقتحامات البسيطة لتخفيف الأكلاف على جنودها وضباطها. والذي لا يؤدي إلا إلى التدمير الوحشي لأسس الحياة الإنسانية والقتل المروع للسكان وتهجيرهم من بيوتهم. وبات هذا القصف الدموي يأخذ شكلاً إنتقامياً مشبع بالتذلة في إستهدافه التجمعات أمام الأفران وتجمعات المهجرين. والمساجد.

يلاحظ على العموم قلة الضحايا في صفوف كتائب الجيش الحر لكون حركته لا تخضع للمجازفة فهو يقاتل في أرض صديقة ويتحرك فيها كذلك. في هذا السياق تعجز المبادرة السياسية التي إجترحتها فريحة الإبراهيمي والتي قدمها تحت إسم هدنة العيد. عن تحقيق أي من أهدافها المفترضة. والتي خرقتها وحدات مدفعية الهاون مع صلاة العيد في مدينة حلب وريفها؛ لتكون هذه القذائف العشوائية بمثابة هدية العيد والرد على صفقة الهدنة وصفاقتها في آن.

في السياق عبته تكابد الفئات الشعبية من مضاعفات المعيشة التي تزداد صعوباتها مع إرتفاع جنوني في آجار البيوت السكنية والنقل وأسعار المواد الأساسية الوقود الحبوب البقول الخبز الزيت... الخ. بالتلازم مع انقطاع دخل آلاف العائلات. وتضاعف مهول في أعداد العاطلين عن العمل. بعد توقف أعداد كبيرة من المصانع والشركات الخدمية عن العمل وهجرة أصحابها مع أموالهم إلى الخارج؛ وتخسر آلاف العائلات حصيلة كفاحها لسنوات لتأمين مسكن لائق بالتدمير المنهجي لأحياء بكاملها. وسرقة مدخراتها بالتضخم النقدي: ليبقى شاخصاً كواجب تاريخي لا يقبل المقايضة في الدفع لإستكمال الثورة الشعبية. والقبض على خوانيمها. التي تتراءى كحتمية ثورية. دونها الهلاك الشعبي الأبدي في سجن العبودية.

زحمة على التعليم المفتوح:

لؤي شاب في الثامنة عشرة من عمره. من أحد الأحياء الحمصية المحسوبة على النظام؛ ترك دراسته بعد أن أخذ شهادة البكالوريا. حيث لم يمكنه مجموع درجاته من دخول الجامعة. فآثر العمل كحلاق رجالي في صالون صغير؛ صادفتُه وهو يسجل في مركز التعليم المفتوح في جامعة حمص. والذي يشهد ازدحاماً هائلاً. يزيد عن الحد المعتاد؛ وحين سألته عن سبب تسجيله فيه. وهو الذي لا يطيق العلم والدراسة. أجاب: أسجل حتى لا يتم سحبي إلى الخدمة الإلزامية. ألا ترين العدد الكبير لجنود الجيش الذين يعودون محملين بالأكفان إلى أهلهم. وأنا لا أريد أن أكون واحداً منهم. ولمعلوماتك كل هذا الازدحام هنا. والتهافت على التسجيل هو للسبب ذاته.

المانعة

في غزة قاوم الشعب وحده همجية وإجرام الدولة الصهيونية. فيما هرع إلى القاهرة جميع أنواع الملوك والأمراء والساسة الجدد ليسجلوا مواقفهم اللفظية المنددة بالعدوان... يقول أمير قطر في سريرته: لماذا لا اشجب ما يحدث في غزة بأقسى العبارات. لماذا لا اقلد النظام السوري. فالممانعة هي قدر اقل من العمالة والتبعية. أو هي تبعية مع جعجعة لفظية ومع حدود آمنة للعدو واتفاقات من تحت الطاولة. أن تكون ممانعاً على طريقة النظام السوري يعني أن تسحق شعبك وتمنع أي مقاومة من أرضك وتضبط حدودك مع العدو لمدة أربعين عام. وأن تحارب العدو الصهيوني بالفلسطينيين واللبنانيين. وان تمجد بطولاتهم وتضحياتهم فيما تقتل شعبك وتسحله بالشوارع...هذا سهل جداً. يقول أمير قطر.

بالعربي الفصيح

الحواجز.. وما أدراك ما الحواجز؟

الله يخليكم لا بقا فكو عن النظام انو همجي ومتخلف وما عم يتطور ؟! لك كل يوم عندو فتة جديدة واختراع جديد؟. إذا مو مصدقين.. روحو انزلو عالشام و شوفو اللافتات المرفوعة قدام الحواجز. يعني مالي متذكر بالضبط شو مكتوب عليها بس بما معناه : نعتذر من المواطنين لتأخيرهم ولكن ذلك حرصاً على سلامتهم؟! حبيبنا والله لحتا منعرف قديش انتو حريصين على سلامتنا؟! بس حرصكن هاد عم يخلينا نتأخر كتير..

وندفع كتير.. ونتعب كتير؟! يعني المشوار اللي بدو نص ساعة صار بدو ساعتين.. وعم يتأخروا الناس عن مدارسهم وجامعهاتهم وأعمالهم؟! والتكسي اللي كان يطلع عدادو خمسين ليرة صار يطلع بفضل حواجزكم ميتين ليرة؟! يعني بفضل حواجزكن زادت مصاريف الناس اللي بالأساس منتوف ريشها وملتعن أبو سلافها؟! وأحياناً حضرتكم عم توقفو السير.. وعمنضطر نمشي ونمشي ونمشي ونمشي...يعني ما عم نوصل إلا فطسانين وروحنا طالعا. الأخرى من هيك انو حواجزكن ما عم تخلي حدا ينام.. طول الليل طاخ طيخ. شي بطعمة وشي بلا طعمة؟! يعني شوية عصابات مسلحة بتخليكن مرعوبين لهالدرجة.. شو هالعصابات المسلحة اللي بدها كل هالحواجز؟! انعما.. من يوم ما حطيتو هالحواجز ما عد حدا تزحزح من بيتو.. الله وكيلك صارت العالم تعمل زياراتها عالفيس بوك والسكايب ؟! خيو مع هيك.. ومع كل هالفرف.. يمكن الواحد فينا كان ببيلعا إذا حس انه هالحواجز بالفعل عم تحميه.. وتحافظ على حياتو.. بس اللي شايفينو هو العكس تماماً؟! يعني من يوم ما انحطت هالحواجز زادت التفجيرات.. وزاد عدد القتلى.. بس يا حزركن ليش؟؟؟ لأنه.. بالعربي الفصيح.. انتو. قصدي الحواجز وعصابات النظام. اللي عم تقتلو العالم.. وانتو اللي عم تعملو كل هالتفجيرات...